مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد الثالث –العدد الثاني
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol.3 , No.2)
April 2020

# مدى التزام المصارف التجارية الليبية بخصائص تشكيل لجان المراجعة " من وجهة نظر العاملين فيها "

د. أحمد الشريف عمار / محاضر بقسم المحاسبة / كلية الاقتصاد / جامعة سرت

**الملخص :**

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى التزام المصارف التجارية الليبية بخصائص تشكيل لجان المراجعة . ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم أستبانة وزعت على مجتمع الدراسة المكون من المصارف التجارية الليبية الواقعة بين مدينتي رأس لانوف والهيشة الجديدة ، وعددها ( 13 ) مصرفاً ، حيث تم توزيع ( 49 ) استبانة على عينة الدراسة والمتمثلة في ( مدراء المصارف ومساعديهم ، رؤساء وموظفي اقسام المراجعة الداخلية ، رؤساء وموظفي اقسام الحسابات الجارية ، وبعض الموظفين الآخرين ) ، واسترجعت منها ( 38 ) استبانة صالحة للتحليل ، وقد تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية ( SPSS ) لمعالجة البيانات المجمعة ، وذلك باستخدام الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي لتحليل البيانات . وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها أن المصارف التجارية الليبية تلتزم بخصائص تشكيل لجان المراجعة ، وقد أتضح ذلك من خلال إلتزامهم بكل من خاصية الاستقلالية ، وخاصية التأهيل العلمي والخبرة المالية والمحاسبية ، وخاصية حجم لجنة المراجعة ، بالإضافة الى ذلك فقد بينت الدراسة عدم وجود أختلاف بين آراء عينة الدراسة حول مدى التزام المصارف التجارية الليبية بخصائص تشكيل لجان المراجعة . وبناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإنها توصي بضرورة تعزيز قدرات أعضاء مجلس الإدارة بالمصارف التجارية الليبية وذلك بإجراء دورات تدريبية مستمرة لهم تتعلق بكيفية تشكيل لجان المراجعة ، وبما يتماشى مع المستجدات والتطورات التي تحدث في هذا المجال .

الكلمات المفتاحية : لجان المراجعة – خصائص تشكيل لجان المراجعة – المصارف التجارية .

**Abstract**

This study is intended to identify a commitment of Libyan commercial banks with the characteristic of forming audit committees. To achieve the objective of the study, it was designed a survey distributed to the area of the study component of Libyan commercial banks located between the cities of Ras Lanuf and Hisha Al-Jadeeda where a number of questionnaires were handed out to 13 banks. A total of 49 questionnaires were distributed to bank managers and their assistants, internal audit department heads and staff, heads and staff of current account sections and some other staff, of which 38 questionnaires were returned and valid for analysis. The Social Science Statistical Package Program has been used (SPSS) to process the collected data. This is done using descriptive statistics and indicative statistics for data analysis. The study reached several results, the most important of which are Libyan commercial banks adhere to the characteristics of forming audit committees, this was made clear by their commitment to all of the independence characteristic, the characteristic of scientific qualification, financial and accounting experience, the size of audit committee. In addition, the study found that there was no difference between the views of the sample study on the extent of commitment of Libyan commercial banks to the characteristics of forming audit committees. Based on the findings of the study, the study recommends that the capabilities of the board members of Libyan commercial banks should be strengthened this is done by conducting ongoing training courses for them on how to set up the review committees, in line with the updates and the latest developments in this field.

**Keyword**: audit committees, characteristics of forming audit committees, commercial banks.

## المحور الأول : الإطار العام للدراسة

### 1.1 مقدمة :

لقد شهد القرن الحالي العديد من الانهيارات والفضائح المالية المرتبطة بارتكاب الغش الإداري والتلاعب بهدف إظهار القوائم المالية على غير حقيقتها ، مما أدى الى الإضرار بمصالح الملاك وتدهور الثقة في أداء الشركة ، وبالتالي اهتزاز مركزها الاقتصادي في الاسواق المالية ، ومن أبرزها إنهيار العديد من الشركات العالمية الكبرى وأهمها شركة إنرون الأمريكية Enron وشركة ورلدكوم WorldCom والتي هزت الإقتصاد الأمريكي بشدة ، وما نجم عنها من خسارة المساهمين لإموالهم ، ليس هذا فحسب ، بل كانت هناك فضائح أخرى كقضية شركة Mekesson & Robbins عام1993م بالولايات المتحدة الأمريكية ، وانهيار بنك الاعتماد والتجارة الدولي Bank of Credit and Commerce International وذلك خلال التسعينات ، وإفلاس شركة Atlantic Acceptance Corporation Limited عام 1965 الذي وُصف بكونه أكبر الأحداث في تاريخ المحاسبة في كندا ( إسماعيل ، 2014 ، ص 24 ) . وفي أعقاب تلك الأنهيارات والفضائح أزداد أهتمام العديد من المنظمات المهنية بضرورة إنشاء لجان المراجعة وذلك نظراً لما يمكن أن تؤديه من دور هام ومؤثر في عملية الإفصاح والرقابة على عمليات التقرير المالي ، ففي عام 1967م أوصى المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين American Institute of Certified Public Accountants ( AICPA ) جميع الشركات العامة بضرورة إنشاء لجنة المراجعة ، وفي عام 1972م أوصت هيئة تداول الأوراق المالية Security Exchange Commission ( SEC) الشركات المساهمة بإنشاء لجنة مراجعة ( الكبيجي ، 2015 ، ص 176 ) ، وفي عام 2002م أصدرت الولايات المتحدة الامريكية قانون Sarbanes-Oxley Act الذي أشار الى أهمية وجود لجان للمراجعة ( رياض ، 2011 ، ص 294 ) . أما على الصعيد المحلي فقد نصت الفقرتين ( 23 ، 24 ) من قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم ( 20 ) لسنة 2010م ، بأنه يتوجب على مجالس الإدارة بالمصارف التجارية أن تكون من بين أعضائها لجنة مراجعة ( منشورات مصرف ليبيا المركزي ، 2010 ، ص ص 25-27 ) . كما شاركت جهود العديد من الباحثين والكتاب في الفكر المحاسبي في هذا المجال ، حيث بينت إحدى الدراسات السابقة بأن المصارف التي يتوفر لديها لجان مراجعة يكون لديها رقابة داخلية أكبر من المصارف التي لا يوجد لديها لجان مراجعة ( Thomas.et.al , 2004 ) ، كما أشارت دراسة أخرى الى أن 51% من العينة المختارة من المديرين التنفيذيين بالولايات المتحدة الأمريكية ، و32% من العينة المختارة من المديرين التنفيذيين بدول أوروبا أكدوا على أهمية الدور الفعال للجان المراجعة في تدعيم سلوك المديرين التنفيذيين ( سامي ، 2009 ، ص 20 ) .

وتعرف لجنة المراجعة " بأنها لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة وتقتصر عضويتها على الأعضاء غير التنفيذيين أو غالبيتها من الأعضاء غير التنفيذيين ومسئوليتها يجب أن تشمل مراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة داخل الشركة والاجتماع بالمراجع الخارجي ومناقشته حول نتيجة عملية المراجعة وأيضاً التأكيد على ملائمة نظم الرقابة المالية بالشركة ( أحمد ، 2001 ، ص 1 ) .

### 2.1 مشكلة الدراسة :

تؤدي لجان المراجعة دوراً حيوياً في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من تطبيق لقواعد الحوكمة ، فالوحدات الاقتصادية التي لديها لجان مراجعة قد ينخفض بها معدل حدوث التصرفات المالية غير القانونية ، بجانب زيادة درجة الثقة في معلومات القوائم المالية ، كما أن تشكيل لجان المراجعة يضمن التأكد من وجود الضوابط التي تكفل جودة التقارير المالية وحماية المستثمرين خاصة في ظل القائمة المتزايدة من سلسلة الفضائح والانهيارات المالية للعديد من الشركات العالمية ، وفقد المستثمرين معظم مدخراتهم ، إلا أن نجاح لجان المراجعة في القيام بمسؤولياتها ومهامها يتوقف على توافر مجموعة من الخصائص في أعضائها تمكنهم من أداء أعمالهم بكفاءة وفاعلية ومن ثم تحقيق أهدافها ، ومن أهم هذه الخصائص أن يتمتع أعضاؤها بالاستقلالية التامة عن الإدارة ، وأن يكونوا على قدر من التأهيل العلمي والخبرة المهنية ، وأن يتناسب عدد الأعضاء مع حجم المهام الملقاة على عاتقهم ، فكل هذه الخصائص مجتمعة تؤدي الى زيادة فاعليتها ، وتعظيم منفعتها بالنسبة للشركة ، وهذا ما أكدته نتائج بعض الدراسات السابقة ، حيث أظهرت نتائج دراسة ( Isabel-Maria et al, 2012 ) بأن فعالية لجان المراجعة تعتمد على أستقلالية أعضائها ، أيضاً أشارت نتائج دراسة أخرى وهي ( Luohe,et.al , 2008 ) الى " لكي تكون لجنة المراجعة فعالة فإنها يجب أن تتصف بالنشاط والخبرة والاستقلالية الكاملة " ، بالإضافة الى ذلك فقد توصلت دراسة ( حمدان ومشتهى ، 2010 ) الى أنه يوجد تأثير إيجابي لكل من حجم لجنة المراجعة ، والخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة على تقرير مراجع الحسابات الخارجي .

**وتأسيساً على ما سبق ونظراً لأهمية لجان المراجعة في تدعيم قدرة المصارف على الاستمرار ، ومن ثم تحقيق أهداف جميع الاطراف ذات المصلحة في استمراريتها جاءت هذه الدراسة لمحاولة التعرف على مدى التزام المصارف التجارية الليبية بخصائص تشكيل لجان المراجعة ، وذلك من خلال التساؤلات الآتية :**

أ/ هل تلتزم المصارف التجارية الليبية بخاصية الاستقلالية عند تشكيل لجنة المراجعة .

ب/ هل تلتزم المصارف التجارية الليبية بخاصية التأهيل العلمي والخبرة المالية والمحاسبية عند تشكيل لجنة المراجعة .

ج/ هل تلتزم المصارف التجارية الليبية بخاصية حجم لجنة المراجعة عند تشكيل لجنة المراجعة .

### 3.1 أهداف الدراسة :

**تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية :**

**1.3.1** إلقاء الضوء على مفهوم وطبيعة وخصائص تشكيل لجان المراجعة .

**2.3.1** التعرف على مدى التزام المصارف التجارية الليبية بخصائص تشكيل لجان المراجعة .

### 4.1 أهمية الدراسة :

تستمد هذه الدراسة أهميتها من تزايد الاهتمام بموضوع لجان المراجعة ، خصوصاً في ظل الحاجة المتزايدة الى تحسين الثقة والجودة في التقارير المالية بهدف زيادة درجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة ، خاصة بعد تزايد حالات الغش والتلاعب في القوائم المالية ، بالإضافة الى ذلك فإن هذه الدراسة تحاول إثراء المكتبة العلمية بالمواضيع المرتبطة بخصائص لجان المراجعة وذلك لمواكبة التطور في بيئة الاعمال .

### 5.1 فرضيات الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على فرضية رئيسية واحدة تم صياغتها على النحو التالي :

H0 : " لا تلتزم المصارف التجارية الليبية بخصائص تشكيل لجان المراجعة " .

H1 : " تلتزم المصارف التجارية الليبية بخصائص تشكيل لجان المراجعة " .

ولإختبار الفرضية الرئيسية تمت صياغة ثلاث فرضيات فرعية على النحو التالي :

**الفرضية الفرعية الأولى :**

H0 : " لا تلتزم المصارف التجارية بخاصية الاستقلالية عند تشكيل لجنة المراجعة " .

H1 : " تلتزم المصارف التجارية بخاصية الاستقلالية عند تشكيل لجنة المراجعة " .

**الفرضية الفرعية الثانية :**

Ho : " لا تلتزم المصارف التجارية بخاصية التأهيل العلمي والخبرة المالية والمحاسبية عند تشكيل لجنة المراجعة " .

H1 : " تلتزم المصارف التجارية بخاصية التأهيل العلمي والخبرة المالية والمحاسبية عند تشكيل لجنة المراجعة "

**الفرضية الفرعية الثالثة :**

H0 : " لا تلتزم المصارف التجارية بخاصية حجم لجنة المراجعة عند تشكيل لجنة المراجعة " .

H1 : " تلتزم المصارف التجارية بخاصية حجم لجنة المراجعة عند تشكيل لجنة المراجعة " .

### 6.1 حدود الدراسة :

سيتم إجراء هذه الدراسة في ظل الحدود الأساسية التالية :

**1.6.1** الحدود المكانية : اقتصرت هذه الدراسة على المصارف التجارية الواقعة بين مدينتي رأس لانوف والهيشة الجديدة .

**2.6.1** الحدود الزمانية : أجريت هذه الدراسة خلال الفترة الواقعة ما بين شهري اكتوبر وديسمبر لسنة 2019م .

**3.6.1** الحدود البشرية : تقتصر الدراسة الميدانية على استطلاع آراء كل من ( مدراء المصارف ومساعديهم ، رؤساء وموظفي اقسام المراجعة الداخلية ، ورؤساء وموظفي أقسام الحسابات الجارية ، وبعض الموظفين الآخرين ) .

## المحور الثاني : الإطار النظري للدراسة .

### 1.2 الدراسات السابقة :

حظى موضوع لجان المراجعة باهتمام كبير من قبل الباحثين ، حيث ظهرت العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ، وفيما يلي عرض لبعض من هذه الدراسات :

**1.1.2 دراسة ( المومني ، 2010م ) .**

هدفت هذه الدراسة الى تقييم مدى التزام الشركات الأردنية المساهمة العامة بضوابط تشكيل وآليات عمل لجان المراجعة في تعزيز حوكمة الشركات . ولتحقيق هدف الدراسة وزعت استبانات على أعضاء مجالس الإدارة ، وقد بلغ عدد الاستبانات التي تم استردادها بعد عملية التوزيع وبشكل صالح للتحليل ( 118 ) استبانة ، أيضاً تم استخدام الإحصاء الوصفي واختبار ( ت ) لفحص بيانات الدراسة واختبار فرضياتها . ومن أهم نتائج التي توصلت اليها الدراسة أن مجالس الإدارة تلتزم بدرجة متوسطة بضوابط تشكيل لجان المراجعة وآليات عملها ، إذ تشير هذه النتائج الى ان لجان المراجعة لا تزال تفتقر الى الاستقلالية والفعالية الكاملة .

**2.1.2** دراسة ( النبشة ، 2011م ) .

هدفت هذه الدراسة الى دراسة وتحليل دور لجان المراجعة في زيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية . حيث قام الباحث باجراء مسح شامل لجميع الإدارات العامة للمصارف التجارية الليبية وعددها ( 14 ) مصرفاً ، وذلك من خلال استبانة صممت لهذا الغرض ، وبعد تحليل البيانات التي تم تجميعها ، توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها ، ان لجنة المراجعة تساهم في زيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية وذلك من خلال فحص لائحة المراجعة الداخلية والموافقة عليها ، ودعم أستقلالية المراجعين الداخليين .

**3.1.2** دراسة ( حمد ، 2012م ) .

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر لجان المراجعة على كفاءة وفاعلية المراجعة وجودة المعلومات بالتقارير المالية بالمصارف التجارية الليبية ، ولتحقيق هذا الهدف اتبع الباحث المنهج العلمي الحديث في مجال المحاسبة والذي يعتمد على الاستنباط والاستقراء والتجريب وذلك لاختبار فرضيات الدراسة ، وتوصلت الدراسة الى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية 0.05 للجان المراجعة على كفاءة وفاعلية المراجعة وجودة المعلومات بالتقارير المالية .

**4.1.2** دراسة ( الصوص ، 2012م ) .

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى فاعلية دور لجان التدقيق في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف العاملة في فلسطين من وجهة نظر المراجعين الداخليين ومراجعي الحسابات الخارجيين ومفتشي سلطة النقد على تلك المصارف ، ولتحقيق هذا الهدف اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الدراسة ، حيث تم تصميم استبانة كأداة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة المكون من مراجعي الحسابات الداخليين وعددهم 57 ، ومراجعي الحسابات الخارجيين وعددهم 25 ، ومفتشي سلطة النقد الفلسطينية وعددهم 20 . وكان من أهم نتائج هذه الدراسة أنه يتوفر بشكل عام في أعضاء لجان المراجعة الخصائص اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في دعم المراجعة الداخلية والخارجية ، مع وجود التزام الى حد ما بتطبيق المهام والمسئوليات المحددة حسب اللوائح والتعليمات .

**5.1.2** دراسة ( السرطاوي وآخرون ، 2013م ) .

هدفت الدراسة الى تحديد مدى تطبيق الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعليمات الحاكمية المؤسسية الخاصة بلجان المراجعة والواردة بنصوص القوانين والتشريعات الأردنية ، وتحديد مدى قدرة لجان المراجعة في الحد من قيام الشركات المساهمة العامة الأردنية في إدارة أرباحها . ولتحقيق هذه الأهداف قام الباحثون باستخدام جملة من الأساليب الإحصائية الملائمة كأسلوب الانحدار المتعدد ( Multiple Regression ) واختبار ( One Sample t-test ) ، واعتمدت فيها على دراسة ( 50 ) شركة صناعية مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية ، وتوصلت الدراسة الى ان الشركات المساهمة العامة الصناعية تلتزم بتطبيق تعليمات الحاكمية المؤسسية الخاصة بلجان المراجعة كما وردت بالتشريعات الأردنية .

**6.1.2** دراسة ( خلاط ومصلي ، 2014م ) .

هدفت هذه الدراسة الى دراسة وتحليل دور لجان المراجعة في دعم كفاءة وفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية . ولتحقيق هذا الهدف فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي في تجميع وتحليل وتفسير واستقراء ما ورد في الأدب المحاسبي حول هذا الموضوع ، بالاضافة الى ذلك فقد تم تطوير قائمة أستقصاء وزعت على أعضاء الإدارة العليا والمراجعين الداخليين في الشركات محل الدراسة ، وخلصت الدراسة الى ان تكوين لجان المراجعة يسهم في دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية.

**7.1.2** دراسة ( لسيود ومسعود ، 2015 ) .

هدفت هذه الدراسة الى ابراز دور لجان المراجعة في زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية ، وعلى مدى إمكانية قبول فكرة تطبيقها في بيئة المراجعة الليبية ، كما تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي والاستنباطي وذلك للتعرف على الحاجة الى لجان المراجعة بالشركات المساهمة الليبية ، ولقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج من أهمها تحتاج بيئة المراجعة الليبية الآن الى تطبيق فكرة تكوين لجان المراجعة بالشركات المساهمة الخاصة لزيادة وتأكيد مصداقية القوائم والتقارير المالية ، كما توصلت الدراسة الى نتيجة مفادها ان لجان المراجعة تؤدي الى زيادة كفاءة وفعالية المراجعين الخارجيين في ليبيا .

**التعقيب على الدراسات السابقة :**

من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة يتضح بأن معظمها ركزت على دراسة أثر لجان المراجعة على كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية والخارجية باستثناء دراستي ( المومني ، والسرطاوي وآخرون ) حيث تطرقتا الى موضوع الدراسة الحالية ، إلا أن ما يميز الدراسة الحالية هو أنها طبقت على المصارف التجارية العاملة في ليبيا ، حيث يوجد اختلاف في البيئة سواء من الناحية القانونية او المالية التي تمت فيها الدراسات السابقة مقارنة مع البيئة الليبية التي تعتبر حديثة نسبياً في مجال تطبيق فكرة لجان المراجعة ، بالإضافة الى ذلك فإن ما يميز هذه الدراسة هو حداثة موضوع لجان المراجعة وندرة الدراسات السابقة التي تناولته في البيئة المحلية خصوصاً تلك الدراسات المتعلقة بخصائص تشكيل لجان المراجعة .

**2.2 نشأة لجان المراجعة :**

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي قامت بتشكيل لجان مراجعة ، فبعض الشركات الأمريكية لديها لجنة مراجعة في مجلس إدارتها منذ مطلع القرن الماضي كشركة The Prudential Insurance Company of America والتي أوجدت لجنة مراجعة عام 1905م ، كما أن البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية كان لديها لجان مراجعة في مجلس إدارتها منذ وقت مبكر من القرن الماضي ( العربيد ، 2014 ، ص 286 ) . وقد ساهمت بعض المنظمات المهنية واللجان المختصة في الولايات المتحدة الأمريكية بدور فعال في تطوير دور لجان المراجعة كأداة رقابية ، ففي عام 1967م أوصى المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين ( AICPA ) جميع الشركات المقيدة في البورصة بضرورة إنشاء لجنة مراجعة ، تكون مسئولياتها حل المشاكل التي قد تنشأ بين المراجع الخارجي وإدارة الشركة ، والمتعلقة بالنواحي المحاسبية وطريقة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ، أما في عام 1972م فقد أصدرت لجنة تداول الأوراق المالية ( SEC ) توصيات بإنشاء لجان المراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة ، كما طالبت الشركة بضرورة الإفصاح عن إنشاء لجان للمراجعة ، وفي عام 1987م أصدرت لجنة تريداوي Treadway Committee تقريراً يؤكد أهمية تشكيل لجان المراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين ، وحدد هذا التقرير أن المسئولية الأساسية للجان المراجعة تتمثل في دورها في اكتشاف التلاعب والغش في التقارير المالية ، بالأضافة الى منع حدوثه ، وفي عام 1999م أصدرت لجنة بلوريبون Blue Ribbon Committee مجموعة من التوصيات بهدف زيادة أداء لجان المراجعة لضمان جودة القوائم المالية ، وفي عام 2002م صدر قانون ساربنس أوكسلي Sarbones-Oxley Act الذي الزم جميع الشركات بتكوين لجان المراجعة ، وذلك لمنع حدوث الانهيارات المالية ، وأيضاً لإهمية دورها في إعداد القوائم المالية ( محمد ، 2011 ، ص 501 ) .

أما في بريطانيا فقد نشأت لجان المراجعة نتيجة لعدة أسباب ، منها أهتمام مجالس المدراء بتنفيذ سياسات الشركات في ظل رقابة فعالة ، وتزايد أعباء مسئوليات المدراء التي فرضتها التشريعات ( قانون المصارف مثلاً ) ، والضغوط على مجالس المدراء من أسواق مالية متنافسة ، وتزايد أهتمام الاطراف المهتمة بمصداقية التقارير المالية مع تزايد حالات فشل وإفلاس الشركات ، وقد كانت لجان المراجعة محل أهتمام عدة جهات في بريطانيا مثل مصرف انجلترا عام 1987م وغيرها من الجهات التي تدعم تأسيس لجان مراجعة من المدراء غير التنفيذيين . وفي مايو 1991م تشكلت لجنة كادبوري Cadbury وأصدرت توصياتها في التقرير النهائي في ديسمبر 1992م ، وكثير من هذه التوصيات يتعلق بمشكلة الرقابة في الشركات المساهمة ، وأشار التقرير الى ان نظام الرقابة في الشركات

المساهمة مزيج من التشريعات والتنظيم الذاتي والممارسات العملية ، وأصحاب الادوار الأساسية في هذا النظام هم المدراء التنفيذيون وغير التنفيذيين والمحاسبون والقانونيون والمساهمون . كما اقترحت اللجنة ضرورة قيام الشركات المسجلة بتكوين لجان مراجعة لديها ( السقا وأبو الخير ، 2002 ، ص ص 199 ، 200 ) .

أما في كندا فقد نشأت فكرة لجان المراجعة في نهاية الستينات من القرن الماضي بعد إنهيار شركة ( Atlantic Acceptance Corporation ) ، وفي عام 1971م اعتبر تشكيل لجان مراجعة أحد المتطلبات القانونية للشركات المساهمة الكندية ، إذ نصت المادة ( 182 ) من قانون الشركات الكندي لعام ( 1970 ) ، " أنه يجب على الشركات المساهمة العامة تشكيل لجان مراجعة يكون أعضاؤها مختارين من مجلس إدارة الشركات العامة غير التنفيذيين ، على أن لا يقل عددهم عن ثلاثة أعضاء " ، كما نص قانون الشركات الكندي على " أن المصادقة على القوائم المالية قبل إرسالها لمجلس الادارة هي من واجبات لجان المراجعة " . وفي عام ( 1988م ) أصدر معهد المحاسبين القانونيين الكندي تقريراً باسم تقرير لجنة ماكدونالد حول تشكيل لجان المراجعة ، وكان له توصيات مهمات اللجنة ، كما قامت لجنة الاوراق المالية الكندية في عام ( 1990 ) بإصدار تقرير دور لجان المراجعة ومسؤولياتها ( قطيشات ، 2010 ، ص ص 36 ،37 ) .

أما المملكة العربية السعودية فهي تعتبر من أوائل الدول العربية التي أهتمت بموضوع لجان المراجعة ، حيث صدر القرار الوزاري رقم 903 بتاريخ 1994/1/23م الصادر عن وزارة التجارة والخاص بتشكيل لجان المراجعة في الشركات المساهمة بالمملكة ، والذي نص في مادته الأولى على أن تشكل في كل شركة مساهمة لجنة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين تسمى لجنة المراجعة ، كما نص على أن اختيار أعضائها يكون بقرار من الجمعية العامة للمساهمين ( الشمري ، 2010 ، ص 8 ).

بينما في الأردن فقد سعت هيئة الأوراق المالية الأردنية الى تطوير مهنتي المحاسبة والمراجعة من خلال تطوير وسائل ونظم الرقابة ، حيث أصدرت تعليمات الأفصاح والمعايير المحاسبية رقم ( 1 ) لسنة 1998م لتشكيل لجان مراجعة في الشركات المساهمة العامة الأردنية من ثلاثة أعضاء . وقد تم تطبيق فكرة لجان المراجعة في المصارف بموجب المذكرة رقم 68/7020 التي أصدرها المصرف المركزي الأردني بتاريخ 1996/1/2م ، حيث ألزم المصارف الأردنية بتشكيل لجان مراجعة من بين أعضاء مجالس الإدارة ، بحيث تكون حلقة رقابية بين المراجع الخارجي والمراجعين الداخليين ، وقد حدد المصرف المركزي الإطار العام لعمل هذه اللجنة ، وترك للمصارف تحديد آلية عملها حسب متطلبات كل منها . وبموجب قانون المصارف رقم ( 28 ) لسنة 2000م أصبحت المصارف ملزمة بتشكيل لجان مراجعة من أعضاء مجالس الإدارة غير التنفيذيين

أما في مصر فقد شهدت منذ بداية التسعينات من القرن الماضي تطورات وتغيرات أقتصادية هامة أدت الى انتعاش سوق الأوراق المالية ، وتزايد الإهتمام بمفهوم لجان المراجعة كأداة رقابية ، وقد ظهرت أول محاولة لتطبيق فكرة لجان المراجعة في سنة 2000م عندما أصدر رئيس البنك المركزي المصري قراراً بإنشاء لجان مراجعة داخل البنوك العامة المصرية ، وذلك بهدف تفعيل نظم الرقابة الداخلية والالتزام بالسياسات التي يقوم بها البنك المركزي المصري . وفي سنة 2002م أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال القرار رقم ( 30 ) بشأن قواعد قيد الأوراق المالية ببورصتي القاهرة والأسكندرية ، واشترط هذا القرار ضرورة تشكيل لجان مراجعة بالشركات المسجلة بالبورصة ، ووضع معايير لإعضاء تلك اللجان ( حمد ، 2012 ، ص 19 ) .

أما على الصعيد المحلي فقد نشأت فكرة لجان المراجعة بموجب قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم ( 20 ) لسنة 2010م ، حيث ذكر " بأنه يتوجب على مجالس الإدارة بالمصارف التجارية أن تكون من بين أعضائها لجان للمراجعة يتمثل هدفها الرئيسي في الرقابة على عدالة وشفافية البيانات المالية والإيضاحات المتممة لها ، بالإضافة الى التأكد من كفاية وفعالية أنظمة وإجراءات الضبط الداخلي ومتابعتها ومراجعة الإجراءات المتخذة في حالات الإختلاس والنصب والتزوير التي قد يتعرض لها المصرف ، وذلك وفقاً للمنشورات والتعليمات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي والمعايير الدولية بالخصوص ، وفي سبيل ذلك تكون لجنة المراجعة مسؤولة عن الإشراف على أعمال المراجعة الداخلية والإشراف على العلاقة مع المراجع الخارجي بما فيها أي مهام أخرى يقوم بها المراجع الخارجي لحساب المصرف ( مصرف ليبيا المركزي ، قرار رقم ( 20 ) لسنة 2010 ، ص ص 25-27 ) .

### 3.2 مفهوم لجان المراجعة :

تعتبر لجان المراجعة Audit Commttee من المفاهيم الحديثة التي تحظى بإهتمام العديد من الدول مثل الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمملكة المتحدة وأستراليا وغيرها من الدول ، كما توصي العديد من المنظمات المهنية بتكوينها نظراً للدور الذي تقوم به في مراقبة عمليات التقرير المالي والإفصاح لحملة الأسهم والتأكد من مصداقيتها ، وكذلك في تدعيم إستقلال عملية المراجعة ، الأمر الذي حدا ببعض الدول الى إصدار التشريعات الملزمة لوجودها داخل شركات المساهمة العاملة بها .

لقد طرحت فكرة إنشاء وتكوين لجان المراجعة بغرض زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية التي تعدها الإدارة للمساهمين والمستثمرين ، وكذلك لمساندة الإدارة العليا للقيام بمهامها المنوط القيام بها بكفاءة وفعالية ، ولتدعيم إستقلالية المراجع الخارجي ، فضلاً عن تحسين جودة أداء نظام الرقابة الداخلية ، وما يستتبعه من رفع كفاءة أداء عملية المراجعة ( سامي ، 2009 ، ص 19 ) .

وتتأثر التعريفات المتعلقة بلجان المراجعة بالغرض من إنشائها وطبيعة عملها أو طريقة تشكيلها والمهام والمسئوليات الموكلة إليها ، فعرفها المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين The Canadian Institute of Chart Cored Accountants ( CICA ) بأنها لجنة مكونة من مديري الشركة غير التنفيذيين والذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها لمجلس الإدارة ( ابوزيد ، 2018 ، ص 121 ) .

وعرفها ( حماد ، 2005 ، ص 201 ) بأنها لجنة تتكون من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ، وذلك لتقديم رؤية عن مدى تحقيق حوكمة الشركات ، ويجب أن يكون لها خط مباشر مع المساهمين عن طريق تقرير منفصل عن التقرير السنوي ، وتسعى اللجنة كذلك الى ضمان تأهيل الإدارة من أفراد مؤهلين وذوي خبرة لضمان قدرتهم على إدارة المخاطر بفعالية وأوجه رقابة سليمة في المنظمة ، ولابد أن يكون أعضاء اللجنة من الأفراد الأكفاء ذوي الخبرة لضمان قدرتهم على الالتزام بتخصيص وقت كاف وجهد لمهمة الرقابة والمراجعة والمساءلة ومتابعة مدى الالتزام بالقيم الأخلاقية وترتيبات الحوكمة .

وعرفها ( الذنيبات ، 2010 ، ص 181 ) بأنها تلك اللجنة التي تتكون عادة من المديرين غير التنفيذيين في المنشأة ، وأن الهدف الأساسي من تشكيلها هو زيادة فاعلية وظيفة التدقيق وزيادة مساءلة الإدارة .

وعرفها ( عبد ربه ، 2010 ، ص 334 ) بأنها إحدى اللجان الرئيسية لمجلس الإدارة ، وتعمل كحلقة وصل بين المجلس والمراجعين ، كما تكون أداة للرقابة على إدارة الشركة ، ويجب أن تتضمن مديرين غير تنفيذيين ، ويعتمد تحديد عدد المديرين من الأعضاء في لجنة المراجعة الى حد كبير على حجم الشركة ومجلس الإدارة .

وعرفها ( محمد وشبو ، 2015 ، ص 350 ) بأنها لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة تشمل الأعضاء الأكفاء غير التنفيذيين ذوي الخبرة العالية في مجال المحاسبة والمراجعة ، مسئوليتها الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية ومراجعة وظيفة المراجعة الداخلية ، ومتابعة عمل فريق المراجعة الخارجية .

وعرفها ( سواد ، 2009 ، ص 195 ) بأنها لجان تشكل من قبل مجلس إدارة الشركة لأغراض القيام بدور الوسيط بين إدارة الشركة والمراجعين الخارجيين للشركة ، فهي التي ترشح انتخابهم ، وهي التي توصي بمبالغ أتعابهم من أجل الوقوف على مدى كفاءة ومستوى أعمال المراجعة .

وعرفها ( خلاط ومصلي ، 2014 ، ص 158 ) بأنها لجنة فرعية تابعة لمجلس إدارة الشركة ، تتكون أساساً من أعضاء مجلس الإدارة من غير العاملين بها ومن ذوي الخبرة والكفاءة ، وتكون مهمتها الأساسية مساعدة مجلس الإدارة للوفاء بمسؤولياته من خلال تأكيد وضمان جودة التقارير والقوائم المالية ، وزيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية ، ودعم عمل واستقلال المراجعين الداخليين والخارجيين والتنسيق بينهما .

أما الباحث فيعرفها ، بأنها إحدى اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ، وهي تتكون من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين ، ويشترط أن تتوفر فيهم الخبرة والمهارات والكفاءات اللازمة والتي تتناسب مع طبيعة العمل ، وتتمثل مهمتها الرئيسية في الرقابة على

عدالة وشفافية البيانات المالية والإيضاحات المتممة لها ، بالإضافة الى التأكد من كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية ونتائج عمل المراجعة الخارجية .

### 4.2 أهمية لجان المراجعة :

**تتلخص أهمية لجان المراجعة فيما يلي ( ابوزيد ، 2018 ، ص ص 120 ، 121 ) :**

**1.4.2 أهمية لجان المراجعة بالنسبة لمجلس الإدارة** : إن إنشاء لجان المراجعة يؤدي الى مساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين في تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم وخاصة فيما يتعلق بنواحي المحاسبة والمراجعة ، وذلك عن طريق تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي ، وذلك من خلال الاجتماع بالمراجع الخارجي أثناء وفي نهاية عملية المراجعة وتوصيل نتيجة هذه الاجتماعات الى مجلس الإدارة والمساعدة في حل المشاكل التي قد يواجهها المراجع الخارجي مع الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية ، بل والأكثر من ذلك تقوم لجنة المراجعة بتقديم الحلول المناسبة لمجلس الإدارة والتي تؤدي الى تفعيل الدور الرقابي والإشرافي له تجاه وظيفة المراجعة الداخلية .

**2.4.2 أهمية لجان المراجعة بالنسبة للمراجع الخارجي** : تلعب لجان المراجعة دوراً فعالاً في تدعيم استقلالية المراجع الخارجي بالشكل الذي يؤدي الى قيامه بمهامه دون ضغط او تدخل من الإدارة ، وعليه هناك بعض المعايير التي اهتمت بطبيعة العلاقة بينهما من حيث دور لجان المراجعة في تعيين المراجع الخارجي وتحديد اتعابه وحل المشاكل التي تنشأ بين الإدارة والمراجع الخارجي وكذلك زيادة التفاعل بين كل من المراجع الخارجي والداخلي .

**3.4.2 أهمية لجان المراجعة بالنسبة للمراجع الداخلي** : تقوم لجان المراجعة باختيار رئيس قسم المراجعة الداخلية ، وتوفير الموارد اللازمة لهذا القسم والاجتماع المستمر بهم لحل المشاكل التي قد تنشأ بينهم وبين الإدارة ، مما يؤدي الى زيادة استقلالية وتفعيل دور قسم المراجعة الداخلية .

**4.4.2 أهمية لجان المراجعة بالنسبة للمستثمرين والأطراف الخارجية** : إن إنشاء لجان المراجعة داخل الشركة يؤدي الى زيادة الاعتمادية والشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها الشركات ، مما يؤدي بدوره الى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية في تلك التقارير .

### 5.2 أهداف لجان المراجعة :

" يهدف تشكيل لجان المراجعة الى الاشراف على السياسات المحاسبية والتقارير المالية للشركة والالتزام بتعليماتها ، وبذلك تساعد لجان المراجعة مجلس الادارة في تلبية مسؤولياته القانونية والعمل كحلقة وصل بين مجلس الادارة وكل من مراجع الحسابات الخارجي

والمراجع الداخلي ، وتتركز المهمة الاولى للجان المراجعة في ضمان ان العمليات التي تقوم بها الادارة وموظفو المراجعة الداخلية ومراجع الحسابات الخارجي تؤدي الى تحسين جودة التقارير المالية ، كما أنه من المفترض أن يحصل مجلس الادارة على قدر كاف من المعلومات عن الشركة بحيث يمكنه من الاشراف الجيد عليها كما يتم تفويض المهام المعقدة الى لجان متخصصة تمكن مجلس الادارة من التركيز بكفاءة على النواحي المتفرقة من العمل . ولمساعدة مجلس الادارة على الوفاء بمسؤولياته الإشرافية ، فإن الاتجاه يتزايد للإعتماد على لجنة المراجعة التي تمثل مجموعة فرعية من أعضاء مجلس الادارة تتولى القيام بإستعراض وإشراف مستقل للعمليات التي تقوم بها الشركة لتوفير تأكيد معقول حول جودة التقارير المالية ونظم الرقابة الداخلية وتعيين مراجعي الحسابات المستقلين للشركة ، ومع أنه لا يتوقع من لجنة المراجعة أن تحل محل المجموعتين المسؤولتين بصفة أساسية عن أعداد القوائم المالية للشركة والمصادقة عليها وهما ( الإدارة المالية ومراجعي الحسابات ) فإن اللجنة نظراً لكونها امتداداً لكامل هيئة مجلس الادارة ، يجب أن تعمل مع هاتين المجموعتين للتأكد من وجود نظام سليم يعمل بشكل جيد عند إعداد التقارير المالية . هذا وقد أشارت لجنة اعداد التقارير المالية في المملكة المتحدة في تقريرها الدليل الموحد للجان التدقيق الى ان مهام لجان المراجعة تتمثل في الآتي :

1- يتمثل الدور الرئيسي للجان المراجعة في التأكيد على نزاهة وسلامة التقارير المالية وإجراءات المراجعة وذلك من خلال التأكيد على استقلالية وموضوعية المراجع الخارجي خلال قيامه بالعمل .

2- التأكد من امتلاك الشركة لنظام رقابة داخلي سليم أو أية أنظمة للرقابة على المخاطر غير المالية ، كما أن للجنة المراجعة دوراً خاصاً في التأكيد الذي يعطيه مجلس الإدارة الى أصحاب المصالح حول نزاهة وسلامة مراجعة الشركات وإجراءات المراجعة الداخلية فيها .

3- وفي حال حدوث بعض الأخطاء فإن للجنة المراجعة دوراً في تصحيح تلك الأخطاء ، فعلى سبيل المثال فإن فشل عملية المراجعة ، وسوء الإدارة المتعمد في القرارات المتعلقة بالتقارير المالية قد يقود الى الإفلاس ، وهذا يمكن أن يضع اللجنة في علاقة عكسية مع كل من المراجع الخارجي والداخلي ، كما أن على لجان المراجعة أن تكون مستعدة لقبول الدور في حال الضرورة.

4- مواجهة القرارات الجدية والصعبة والمتخذة من الإدارة في حال عدم ثبوت صلاحيتها وملاءمتها لظروف الشركة ، وذلك من خلال الرجوع الى الخبراء حول تلك القرارات المتخذة من قبل الادارة ومدى صلاحيتها والتقاط الإشارات حول حدوث المشاكل أو الإزمات في مرحلة متقدمة قبل حدوثها ومحاولة التصدي لها ومنع وقوعها " ( المشهداني وذياب ، 2014 ، ص ص 12 ، 13 ) .

### 6.2 الأسباب التي أدت الى تشكيل لجان المراجعة :

وتتمثل تلك الأسباب فيما يلي ( الشرع ، 2017 ، ص ص 29 ، 30 ) :

1- توجيه انتقادات شديدة الى مجالس إدارة الشركات المساهمة الفاشلة وخصوصاً في الولايات المتحدة الامريكية واتهام أعضاء تلك المجالس بالتهاون والتراخي في إدارة هذه الشركات .

2- لكي يقوم مجلس الإدارة بالأشراف الكافي على إدارة الشركة يجب عليه القيام بجمع قدر من المعلومات المالية التي يستخدمها في تحقيق هذا الأشراف .

3- قيام الإدارة بممارسة الضغوط على المراجعين الداخليين .

4- انتشار الدعاوي القضائية ضد المراجعين في بعض الدول .

5- الوقت والجهد المطلوب لكي يتم تقديم ونشر التقارير المالية الربع سنوية والسنوية في مواعيدها يتنافى مع إشراك كافة أعضاء مجلس الإدارة .

6- الحاجة الى التنسيق بين المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين .

### 7.2 خصائص تشكيل لجان المراجعة :

يتوقف نجاح لجنة المراجعة في القيام بمسئولياتها ومهامها على توافر مجموعة من الخصائص في أعضائها تمكنهم من أداء أعمالهم بكفاءة وفاعلية ، ومن ثم تحقيق أهداف لجنة المراجعة ، وتتمثل الخصائص الواجب توفرها في لجان المراجعة فيما يلي :

#### 1.7.2 أستقلالية أعضاء لجنة المراجعة .

تقتضي الأستقلالية أن تضم لجنة المراجعة أعضاء من مجلس الإدارة غير التنفيذيين ، وبذلك يمنع كل من المسؤول التنفيذي والمدير المالي وأي عضو آخر من مجلس الإدارة في الشركة من العمل كعضو في لجنة المراجعة . وقد أشارت إحدى الدراسات الى أن أستقلالية لجان المراجعة تقلل من احتمالية تلاعب الإدارة بالأرباح . كما بينت دراسة أخرى بأن هناك علاقة إيجابية بين لجان المراجعة وأتعاب المراجعة ، مما يدل على أن استقلالية لجنة المراجعة تؤدي الى نوعية أفضل للتقرير المالي . بالإضافة الى ذلك فقد وجدت دراسة أخرى بأن الشركات التي يوجد فيها لجان مراجعة مستقلة ، يكون لديها حاكمية مؤسسية أفضل ( أبو الهيجاء والحايك ، 2012 ، ص ص 446 ، 447 ) ، ومن الأمور التي يجب مراعاتها لتحقيق الاستقلالية ما يلي ( المومني ، 2010 ، ص ص 251 ، 252 ) .

أ/ إن لا يكون من موظفي الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها .

ب/ إن لا يحصل على أي مكافأة مالية من الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها بخلاف المكافأة التي يحصل عليها مقابل الخدمة في مجلس الإدارة .

ج/ إن لا يكون أحد أقاربه موظفاً تنفيذياً داخل الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها .

د/ إن لا يكون مديراً تنفيذياً في إحدى الشركات التي لها علاقات تجارية مع الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها .

**2.7.2** التأهيل العلمي والخبرة المالية والمحاسبية لدى أعضاء لجنة المراجعة .

" من الأمور المتفق عليها أن يتمتع أعضاء اللجنة بالخبرة والمعرفة والمهارة بمقدار يمكنهم من متابعة أنظمة الرقابة الداخلية وتقييمها ومدى الالتزام بإجراءات هذه النظم . بالإضافة الى القدرة على فهم الأمور المحاسبية والمراجعة والإدارة المالية ، وأن يكونوا على دراية كافية بإعداد التقارير المالية وبطبيعة نشاط الشركة أو المجال التي تعمل فيه . إذ أن تعقد الأدوات المالية الحالية وتعقد هياكل رأس مال الشركات ، وظهور صناعات جديدة والتطبيق الخلاق للمعايير المحاسبية ، كلها معاً توضح أهمية وجود أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين فقط للعمل في لجنة المراجعة ، وأن الخبرة لدى أعضاء لجنة المراجعة تُعد أحد الأركان الأساسية والمهمة نظراً لأن العديد من المشاكل المحاسبية التي ينبغي على لجنة المراجعة حلها تعتمد على الحكم الشخصي ، والذي مما لاشك فيه يتأثر بمستوى الخبرة المتوافر لدى العضو في مجال المحاسبة والمراجعة . وفي الولايات المتحدة الأمريكية حدد قانون ( Sanbanes- Oxley ) بعض المتطلبات الواجب توفرها في عضو لجنة المراجعة ، منها على سبيل المثال :

أ/ إن يكون مراجعاً خارجياً أو محاسباً سابقاً أو حاصلاً على شهادة علمية في مجال المحاسبة والمراجعة .

ب/ إن تكون لديه دراية كاملة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

ج/ إن تكون لديه خبرة في إجراءات عملية المراجعة التي يقوم بها المراجع الخارجي .

د/ إن تكون لديه دراية بطبيعة المسؤوليات الملقاة على لجنة المراجعة .

كما أظهرت بعض الدراسات السابقة بأن وجود الخبرة لدى أعضاء لجنة المراجعة في مجال المحاسبة والمراجعة له تأثير مباشر في جودة نظام الرقابة الداخلية ، وعملية إعداد التقارير المالية وفي جودة وسلامة الإفصاح عن المعلومات في التقارير بالشكل الذي يؤدي الى زيادة الثقة لدى المستفيدين من هذه التقارير" ( دحدوح ، 2008 ، ص ص 260 ، 261 ) .

**3.7.2** حجم لجنة المراجعة .

تتأثر فاعلية لجنة المراجعة بعدد أعضائها والذي يختلف من دولة الى أخرى ومن شركة الى أخرى ، وذلك وفقاً لحجم مجلس الإدارة وحجم المصرف وطبيعة نشاطه ومدى حجم أعمال المحاسبة والمراجعة في المصرف . ويرى بعض الباحثين بان عدد أعضاء لجنة المراجعة يجب أن يكون مناسباً وكافياً بشكل يمكن من إتاحة خبرات ومهارات لأعضاء لجنة المراجعة وتبادل هذه الخبرات وذلك لتحقيق الفاعلية لدى لجان المراجعة ، وعادة ما تتكون لجنة المراجعة من ثلاث الى خمسة أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس إدارة المصرف ( عبد وإبراهيم ، 2019 ، ص 251 ) ، ويجب ألا يقل عدد أعضاء لجنة المراجعة عن ثلاثة أعضاء حتى لا تفتقر اللجنة الى الخبرات والكفاءات في أعضائها ، ويجب ألا يزيد العدد عن سبعة أعضاء حتى لا يكون هناك تباين في الآراء ومن ثم صعوبة

الوصول الى القرارات ، وأن يكون عدد الأعضاء فردياً حتى يمكن اتخاذ القرارات بالتصويت ( خلاط ومصلي ، 2014 ، ص ص 159 ، 160 ) .

## المحور الثالث : الإطار العملي للدراسة .

يتناول هذا الجزء من الدراسة عرض المنهجية المتبعة في الجانب الميداني والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة ، واختبار الفرضيات ، واخيراً عرض نتائج الدراسة وتفسيرها ، وذلك على النحو التالي :

### 1.3 منهجية الدراسة :

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لكونه من أكثر المناهج استخداماً في الدراسات الاجتماعية والإنسانية ، وذلك بهدف التوصل الى نتائج منطقية تدعم الفرضيات الواردة في الدراسة . أيضاً تم استخدام المصادر الثانوية والتي تشمل الأدبيات التي تناولت الموضوع وكذلك ما تم نشره من أبحاث ورسائل علمية ومقالات في الدوريات المتخصصة وكذلك القوانين والتشريعات المرتبطة بموضوع الدراسة .

وفيما يتعلق بالمصادر الأولية فقد تم إعداد وتصميم استبانة لغرض الدراسة ، وتم توزيعها على جميع المصارف التجارية الواقعة بين مدينتي رأس لانوف والهيشة الجديدة ، ومن ثم تجميعها وتفريغ بياناتها وتبويبها ومراجعتها ومعالجتها إحصائياً بإستخدام برنامج الحزم الإحصائية ( Statistical Package for Social Sciences ( SPSS .

### 2.3 أداة الدراسة :

اعتمدت الدراسة على استمارة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة ، لذا فقد تم تصميم استمارة الاستبيان بطريقة تمكن المشاركين من إعطاء البيانات المطلوبة بسهولة ويسر ، حيث احتوت استمارة الاستبيان على جزئين رئيسيين هما :

#### 1.2.3 الجزء الأول :

يتضمن مجموعة من التساؤلات المتعلقة بالمعلومات العامة عن المشاركين في الدراسة مثل الجنس والعمر وسنوات الخبرة والمؤهل العلمي والتخصص العلمي والمسمى الوظيفي .

#### 2.2.3 الجزء الثاني :

يناقش مدى التزام المصارف التجارية الليبية بخصائص تشكيل لجان المراجعة ، حيث تم تقسيمه الى ثلاثة محاور ، وهما :

**1.2.2.3 المحور الأول** : يختبر مدى التزام المصارف التجارية بخاصية الاستقلالية عند تشكيل لجنة المراجعة .

**2.2.2.3 المحور الثاني** : يختبر مدى التزام المصارف التجارية بخاصية التأهيل العلمي والخبرة المالية والمحاسبية عند تشكيل لجنة المراجعة .

**3.2.2.3 المحور الثالث** : يختبر مدى التزام المصارف التجارية بخاصية حجم لجنة المراجعة عند تشكيل لجنة المراجعة .

ولقد تم صياغة الجزء الثاني من الاستبيان بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي ، والجدول رقم (1) يوضح الدرجات والمتوسطات المرجحة والأوزان النسبية ودرجة الالتزام .

**جدول رقم (1).**

**الدرجات والمتوسطات المرجحة والأوزان النسبية ودرجات الالتزام**

| الدرجة | المتوسط المرجح | الوزن النسبي % | درجة الالتزام |
|---|---|---|---|
| 1 | ( 1 -1.79 ) | ( 20 – 35.8 ) | لا تلتزم مطلقاً |
| 2 | ( 1.8 – 2.59 ) | ( 36 – 51.8 ) | لا تلتزم |
| 3 | ( 2.6 – 3.39 ) | ( 52 – 67.8 ) | تلتزم الى حد ما |
| 4 | ( 3.4 – 4.19 ) | ( 68 – 83.8 ) | تلتزم |
| 5 | ( 4.20 – 5 ) | ( 84 – 100 ) | تلتزم بشدة |

**3.3 مجتمع وعينة الدراسة :**

نظراً لإنتشار المصارف التجارية في كل المدن الليبية وتطابق طبيعة الخدمات المصرفية التي تقدمها والقيود والمحددات القانونية التي تسير عليها في أدائها لأعمالها ، فقد اقتصرت الدراسة على عينة تتمثل في المدراء ومساعديهم ، والمراجعين الداخليين وبعض الموظفين الآخرين في المصارف التجارية العاملة في ليبيا والواقعة بين مدينتي رأس لانوف والهيشة الجديدة ، والمكونة من (13) مصرفاً ، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (2) :

**جدول رقم (2)**

**مجتمع الدراسة**

| م | اسم المصرف | م | اسم المصرف |
|---|---|---|---|
| 1 | مصرف التجاري فرع الهيشة الجديدة | 2 | مصرف التجاري فرع سرت |
| 3 | مصرف الجمهورية فرع سرت | 4 | مصرف الوحدة فرع سرت |
| 5 | مصرف الصحاري سرت | 6 | مصرف التجارة والتنمية فرع سرت |
| 7 | مصرف الوحدة فرع جامعة سرت | 8 | مصرف الجمهورية فرع ابوهادي |
| 9 | مصرف شمال افريقيا فرع سرت | 10 | مصرف الوحدة فرع أهراوة |
| 11 | مصرف الوحدة فرع بن جواد | 12 | مصرف الوحدة فرع رأس لانوف |
| 13 | مصرف التجاري فرع رأس لانوف | | |

وبعد أن تم تحديد عينة الدراسة ، فقد تم توزيع الاستبيانات على الفئات المشاركة في الدراسة ، والجدول رقم (3) يوضح عدد الاستبيانات الموزعة والمستلمة والصالحة للتحليل ونسبة الردود .

**جدول رقم (3)**

**عدد الاستبيانات الموزعة والمستلمة والصالحة للتحليل**

| البيان | الإجمالي | |
|---|---|---|
| | العدد | النسبة % |
| استبيانات موزعة | 49 | %100 |
| استبيانات مستلمة | 40 | %81.6 |
| استبيانات صالحة للتحليل | 38 | %77.5 |

ومن الجدول رقم (3) يتضح أن نسبة الاستبيانات الصالحة للتحليل هي 77.5% من العدد الكلي للاستبيانات ، وهي نسبة جيدة للقيام بالتحليلات الإحصائية اللازمة على إجابات المشاركين في الدراسة ، ومن ثم تعميم النتائج المستخلصة على المجتمع محل الدراسة باطمئنان .

### 4.3 تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة :

حيث تم تجميع استمارات الاستبيان وتفريغ بياناتها وتبويبها ومراجعتها ومعالجتها إحصائياً بإستخدام برنامج الحزم الإحصائية Static Package For Social Sciences ( SPSS ) ، وذلك من خلال الأساليب التالية :

أولاً : الإحصاء الوصفي للإجابة على أسئلة الدراسة تم القيام بما يلي :

1- حساب التكرارات والنسب المئوية وذلك لخصائص بيانات عينة الدراسة .

2- حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي ، ودرجة الالتزام لكل عبارة من عبارات الاستبيان .

ثانياً : الإحصاء الاستدلالي : لإختبار فرضيات الدراسة حيث تم تطبيق ما يلي :

1- اختبار معامل ألفا كرونباخ ( Cronbach's Alpha ) وذلك لإحتساب معاملي الثبات والصدق الداخليين .

2- اختبار ( T–Test ) ( One-Sample Statistics ) وذلك لإختبار صحة فرضيات الدراسة .

### 5.3 صدق وثبات وسيلة جمع البيانات :

تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات وموثوقية البيانات المتحصل عليها من المشاركين في الدراسة ، فإذا كانت قيمة ( ألفا ) أكبر من ( 60% ) ، فذلك يعني أن بيانات الدراسة ذات ثبات وموثوقية عالية ، أما إذا كانت قيمة ( ألفا ) أقل من ( 60% ) فذلك يعني أن هناك عدم ثبات في بيانات الدراسة ، وقد كانت نسبة اختبار ألفا كرونباخ لبيانات هذه الدراسة ( 86.3% ، 90% ، 81.9% ، 94% ) كما هو موضح بالجدول رقم (4) ، مما يشير الى امكانية الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية في تعميم النتائج .

كما تم إجراء اختبار الصدق للتأكد من أن أداة الدراسة والمتمثلة في الاستبيان تقيس ما أعدت من أجله وتم حسابه عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل الثبات ، وكانت قيمتها ( 92.9% ، 94.9% ، 90.5% ، 97% ) كما هو موضح بالجدول رقم (4) ، وتعتبر جميعها قيم مقبولة ، وبالتالي يمكن الاعتماد على الاستبيان والاطمئنان لصدقه .

**جدول رقم (4)**

**معاملات الثبات والصدق لبيانات الاستبيان**

| | الاستبيان | معامل الثبات الداخلي | معامل الصدق |
|---|---|---|---|
| المحور الأول | مدى التزام المصارف التجارية الليبية بخاصية الاستقلالية . | %86.3 | %92.9 |
| المحور الثاني | مدى التزام المصارف التجارية بخاصية التأهيل العلمي والخبرة المالية . | %90 | %94.9 |
| المحور الثالث | مدى التزام المصارف التجارية الليبية بخاصية حجم لجنة المراجعة . | %81.9 | %90.5 |
| الأستبيان ككل | مدى التزام المصارف التجارية بخصائص تشكيل لجان المراجعة . | %94 | %97 |

### 6.3 التحليل الإحصائي الوصفي :

**لقد تم استخدام التحليل الوصفي للبيانات الخاصة بالمشاركين في الدراسة والمتمثلة في الجنس والعمر وسنوات الخبرة والمؤهل العلمي والتخصص العلمي والمسمى الوظيفي ، وقد كانت النتائج كما هي موضحة بالجدول رقم (5) كالتالي :**

- **إن ( 89.5% ) من أفراد العينة كانوا ذكوراً ، وإن 10.5% كانوا إناثاً .**
- **إن ( 55.3% ) من أفراد العينة أعمارهم كانت أقل من 40 سنة ، وهذا يشير الى أن المصارف يغلب عليها الفئة الشابة .**

- إن هناك ما نسبته ( 73.7% ) من أفراد العينة تبلغ مدة الخبرة العملية لهم 10 سنوات فأكثر ، مما يبين مدى الخبرة العميقة لافراد عينة الدراسة ، وهذا يؤهلهم للإجابة على أسئلة الأستبيان بموضوعية وثقة بالاعتماد على خبرتهم المهنية .
- إن ( 73.7 ) من أفراد العينة مؤهلهم العلمي بكالوريوس فأكثر ، وتدل هذه النسبة من حاملي شهادتي البكالوريوس والماجستير على الخلفية العلمية للمستجيبين مما يمكنهم من فهم أسئلة الاستبانة والاجابة عليها بطريقة صحيحة ، وهذا بدوره يعطي نتائج اقرب للواقع .
- إن النسبة الكبرى من أفراد العينة من تخصص المحاسبة وهي ( 44.7% ) ويليها إدارة الأعمال ( 28.9% ) ، وهذا يعني أن غالبية أفراد العينة لديهم مؤهلات أغلبها في التخصص المناسب الذي يعطي انطباع جيد على قدرتهم في إبداء آرائهم حول موضوع الدراسة .
- إن مفردات العينة موزعة حسب المسمى الوظيفي الى ( 13.1% ) من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم مدير ومساعد مدير فرع ، وأن ( 52.6% ) من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم رئيس وموظف بقسم المراجعة الداخلية ، وأن ( 21.1% ) من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم رئيس وموظف بقسم الحسابات الجارية ، وأن ( 13.2% ) المسمى الوظيفي لهم أخرى ، مما يعني شمول العينة على أكثر من طرف ، والتعدد في وجهات النظر حول موضوع الدراسة وعدم الاكتفاء بوجهة نظر واحدة ، وبالتالي فإن ذلك ينعكس إيجاباً على صحة البيانات المتحصل عليها من الاستبانة .

جدول رقم (5)

خصائص عينة الدراسة

| م | الخاصية | الفئات | التكرار | النسبة |
|---|---|---|---|---|
| 1 | الجنس | ذكر | 34 | %89.5 |
| | | أنثى | 4 | %10.5 |
| | المجموع | | 38 | %100 |
| 2 | العمر | أقل من 30 سنة | 5 | %13.2 |
| | | من 30 – 40 سنة | 16 | %42.1 |
| | | أكبر من 40 سنة | 17 | %44.7 |
| | المجموع | | 38 | %100 |
| 3 | سنوات الخبرة | أقل من 5 سنوات | 6 | %15.8 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | من 5–اقل من 10 سنوات | 4 | %10.5 |
| | | من 10 – أقل من 15 سنة | 10 | %26.3 |
| | | 15 سنة فأكثر | 18 | %47.4 |
| المجموع | | | 38 | %100 |
| 4 | المؤهل العلمي | ثانوية عامة | 0 | %0 |
| | | دبلوم متوسط | 4 | %10.5 |
| | | دبلوم عالي | 6 | %15.8 |
| | | بكالوريوس | 25 | %65.8 |
| | | ماجستير | 3 | %7.9 |
| | | دكتوراه | 0 | %0 |
| المجموع | | | 38 | %100 |
| 5 | التخصص العلمي | محاسبة | 17 | %44.7 |
| | | إدارة اعمال | 11 | %28.9 |
| | | تمويل ومصارف | 3 | %7.9 |
| | | اقتصاد | 4 | %10.5 |
| | | أخرى | 3 | %7.9 |
| المجموع | | | 38 | %100 |
| 6 | المسمى الوظيفي | مدير فرع | 1 | %2.6 |
| | | مساعد مدير فرع | 4 | %10.5 |
| | | رئيس قسم المراجعة الداخلية | 11 | %28.9 |
| | | موظف بقسم المراجعة الداخلية | 9 | %23.7 |
| | | رئيس قسم الحسابات الجارية | 2 | %5.3 |
| | | موظف بقسم الحسابات الجارية | 6 | %15.8 |
| | | أخرى | 5 | %13.2 |
| المجموع | | | 38 | %100 |

### 7.3 التحليل الإحصائي الإستدلالي :

لقد تم الاعتماد على التحليل الإحصائي الاستدلالي للبيانات التي تم تجميعها والتي احتوت على مجموعة من الفقرات التي من شأنها الحكم على فرضيات الدراسة ، واختبارها إحصائياً من خلال احتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة ( **t-test** ) لاختبار ( **One-Sample Test** ) .

### 8.3 اختبار فرضيات الدراسة :

للإجابة على سؤال الدراسة وتحقيق أهدافها فقد تم صياغة الفرضية الرئيسية على النحو التالي :

" لا تلتزم المصارف التجارية الليبية بخصائص تشكيل لجان المراجعة " ، ولإختبار هذه الفرضية تم التعبير عنها إحصائياً على النحو التالي :

الفرضية الصفرية (**H0**) : " لا تلتزم المصارف التجارية بخصائص تشكيل لجان المراجعة " .

الفرضية البديلة (**H1**) : " تلتزم المصارف التجارية الليبية بخصائص تشكيل لجان المراجعة ".

وحتى يمكن اختبار هذه الفرضية فقد تم صياغة ثلاث فرضيات فرعية ، واختبارهم إحصائياً ، وذلك على النحو التالي :

#### 1.8.3 اختبار الفرضية الفرعية الأولى :

لإختبار هذه الفرضية فقد تم صياغتها إحصائياً كما يلي :

الفرضية الصفرية (**H0**) : " لا تلتزم المصارف التجارية الليبية بخاصية الاستقلالية عند تشكيل لجنة المراجعة " .

الفرضية البديلة (**H1**) : " تلتزم المصارف التجارية الليبية بخاصية الاستقلالية عند تشكيل لجنة المراجعة .

جدول رقم (6)

إحصاءات آراء عينة الدراسة بخصوص مدى التزام المصارف التجارية بخاصية الاستقلالية

| م | العبارات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| 1 | يتمتع أعضاء لجنة المراجعة بالحرية الكاملة في التعبير عن آرائهم بالمصرف . | 4.236 | 0.819 |
| 2 | يقوم أعضاء لجنة المراجعة باعداد جدول أعمالهم بحرية تامة وبعيداً عن تدخلات الادارة التنفيذية . | 4.026 | 0.884 |
| 3 | يتم اختيار اعضاء لجنة المراجعة من اعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين . | 3.447 | 1.245 |
| 4 | عند اختيار اعضاء لجنة المراجعة يتم مراعاة بانهم ليسوا من حملة الاسهم الذين لهم السيطرة والقدرة في التأثير على المصرف بشكل مباشر . | 3.973 | 0.821 |
| 5 | عند اختيار اعضاء لجنة المراجعة يراعى عدم ارتباطهم مع المصرف بأي علاقة تؤثر على استقلاليتهم . | 3.947 | 1.064 |
| 6 | عند اختيار اعضاء لجنة المراجعة يراعى عدم حصولهم على أية مكافأة مالية من المصرف باستثناء المكافأة التي يحصلون عليها مقابل الخدمة في مجلس الإدارة | 4.052 | 0.984 |
| 7 | عند اختيار اعضاء لجنة المراجعة يشترط بان لايكونوا مدراء تنفيذيين في احدى المصارف الاخرى التي لها علاقة مع المصرف المراد التعيين به . | 4.052 | 1.113 |
| 8 | يتم تغيير أعضاء لجنة المراجعة من فترة الى أخرى ضماناً لحياد أعضاء تلك اللجنة وعدم تبعيتها وانحيازها لإدارة المصرف . | 4.026 | 1.173 |
| 9 | عند اختيار اعضاء لجنة المراجعة يتم مراعاة عدم وجود علاقات عائلية أو شخصية مع مجلس الإدارة . | 4.105 | 1.060 |
| 10 | يتم مراعاة عدم إشراك أعضاء لجنة المراجعة في أي لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة مما يضمن أستقلاليتها | 3.684 | 1.164 |

يتضح من الجدول رقم (7) أن المتوسطات الحسابية لجميع العبارات بالجدول أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) ، وهذا يشير الى موافقة أفراد عينة الدراسة على العبارات ، كما يتبين أيضاً من الجدول بأن الانحراف المعياري للعبارات يتراوح ما بين ( 0.819 – 1.245 ) والفرق بين الانحرافين أقل من الواحد الصحيح ، وهذا يدل على تجانس وتشابه إجابات أفراد عينة الدراسة نحو العبارات .

ولإختبار صحة الفرضية تم تطبيق اختبار ( One Sample T-test ) بمستوى دلالة ( α=0.05 ) ، ومن طرف واحد ، والجدول رقم (7) يوضح نتائج هذا الاختبار والقرار الإحصائي الخاص بالفرضية .

جدول رقم (7)

نتائج اختبار صحة الفرضية الفرعية الأولى والقرار الإحصائي الخاص بها

| المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | خطأ المتوسط | T المحسوبة | T الجدولية | القيمة الاحتمالية ( P ) | درجات الحرية | مستوى الدلالة ( α ) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 3.955 | 0.698 | 0.113 | 8.430 | 1.688 | 0.000 | 37 | 0.05 |

ومن خلال الجدول رقم (7) تبين أن القيمة الأحتمالية 0.000=( P ) وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية α=0.05 ، كما أن قيمة ( t ) المحسوبة = 8.430 وهي أكبر من قيمة ( t ) الجدولية والتي تساوي 1.688 ، وبناء على ذلك نرفض الفرضية الصفرية ($H_0$) ونقبل الفرضية البديلة ( $H_1$ ) التي تنص على " تلتزم المصارف التجارية الليبية بخاصية الاستقلالية عند تشكيل لجنة المراجعة " .

2.8.3 اختبار الفرضية الفرعية االثانية :

لإختبار هذه الفرضية فقد تم صياغتها إحصائياً كما يلي :

الفرضية الصفرية ($H_0$) : " لا تلتزم المصارف التجارية الليبية بخاصية التأهيل العلمي والخبرة المالية والمحاسبية عند تشكيل لجنة المراجعة " .

الفرضية البديلة ($H_1$) : " تلتزم المصارف التجارية الليبية بخاصية التأهيل العلمي والخبرة المالية والمحاسبية عند تشكيل لجنة المراجعة .

جدول رقم (8)

إحصاءات آراء عينة الدراسة بخصوص مدى التزام المصارف التجارية بخاصية التأهيل العلمي والخبرة المالية والمحاسبية

| م | العبارات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| 1 | عند اختيار اعضاء لجنة المراجعة يشترط ان يكونوا حاصلين على مؤهل علمي أو شهادة مهنية في المحاسبة او المراجعة او المجالات الاخرى ذات العلاقة | 4.342 | 0.937 |
| 2 | عند اختيار اعضاء لجنة المراجعة يشترط ان يكون لديهم دراية كاملة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها | 4.342 | 0.908 |
| 3 | عند اختيار اعضاء لجنة المراجعة يشترط ان يكون لديهم إلمام بطبيعة المسؤوليات التي يجب على لجنة المراجعة القيام بها . | 4.315 | 0.873 |
| 4 | عند اختيار اعضاء لجنة المراجعة يشترط ان يكون لديهم خبرة في إجراءات عملية المراجعة التي يقوم بها المراجع الخارجي . | 4.131 | 0.934 |
| 5 | عند اختيار اعضاء لجنة المراجعة يشترط أن يكون لديهم القدرة على أعداد وتفسير وأستقراء القوائم المالية | 4.342 | 0.847 |
| 6 | عند اختيار اعضاء لجنة المراجعة يشترط ان يكونوا على دراية بطبيعة نشاط المصرف . | 4.289 | 0.927 |
| 7 | عند اختيار اعضاء لجنة المراجعة يشترط أن يكون لديهم إلمام بكيفية استخدام التقنيات الحديثة كالأجهزة الالكترونية والمنظومات في المراجعة لتقديم خدمة بجودة عالية . | 4.263 | 0.723 |
| 8 | عند اختيار أعضاء لجنة المراجعة يشترط بأن يكون لدى معظمهم خبرة وفهم لدور اللجنة في عملية إدارة المخاطر والحوكمة في المصرف . | 4.289 | 0.767 |
| 9 | عند اختيار اعضاء لجنة المراجعة يشترط بأن يكونوا قادرين على الاختيار المناسب للقواعد المحاسبية المراد تطبيقها ، وقادرين على فهم التعقيدات الموجودة في الأمور المالية . | 4.131 | 0.843 |

يتضح من الجدول رقم (8) أن المتوسطات الحسابية لجميع العبارات بالجدول أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) ، وهذا يشير الى موافقة أفراد عينة الدراسة على العبارات ، كما يتبين أيضاً من الجدول بأن الانحراف المعياري للعبارات يتراوح ما بين ( 0.723 – 0.937 ) والفرق بين الانحرافين أقل من الواحد الصحيح ، وهذا يدل على تجانس وتشابه إجابات أفراد عينة الدراسة نحو العبارات .

ولإختبار صحة الفرضية تم تطبيق اختبار ( One Sample T-test ) بمستوى دلالة ( α=0.05 ) ، ومن طرف واحد ، والجدول رقم (9) يوضح نتائج هذا الاختبار والقرار الإحصائي الخاص بالفرضية .

جدول رقم (9)

نتائج اختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية والقرار الإحصائي الخاص بها

| المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | خطأ المتوسط | T المحسوبة | T الجدولية | القيمة الاحتمالية ( P ) | درجات الحرية | مستوى الدلالة ( α ) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 4.271 | 0.645 | 0.104 | 12.153 | 1.688 | 0.000 | 37 | 0.05 |

ومن خلال الجدول رقم (9) تبين أن القيمة الأحتمالية 0.000=( P ) وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية α=0.05 ، كما أن قيمة ( t ) المحسوبة = 2.153 وهي أكبر من قيمة ( t ) الجدولية والتي تساوي 1.688 ، وبناء على ذلك نرفض الفرضية الصفرية ($H_0$) ونقبل الفرضية البديلة ( $H_1$ ) التي تنص على " تلتزم المصارف التجارية الليبية بخاصية التأهيل العلمي والخبرة المالية والمحاسبية عند تشكيل لجنة المراجعة " .

3.8.3 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة :

لإختبار هذه الفرضية فقد تم صياغتها إحصائياً كما يلي :

الفرضية الصفرية ($H_0$) : " لا تلتزم المصارف التجارية الليبية بخاصية حجم لجنة المراجعة عند تشكيل لجنة المراجعة " .

الفرضية البديلة ($H_1$) : " تلتزم المصارف التجارية الليبية بخاصية حجم لجنة المراجعة عند تشكيل لجنة المراجعة " .

جدول رقم (10)

إحصاءات آراء عينة الدراسة بخصوص مدى التزام المصارف التجارية بخاصية حجم لجنة المراجعة

| م | العبارات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| 1 | عند تكوين لجنة المراجعة يشترط أن لا يقل عدد أعضاءها عن ( 3 ) أعضاء . | 3.657 | 1.097 |
| 2 | عند تكوين لجنة المراجعة يشترط أن يكون حجمها متفق مع المسؤوليات الواجب القيام بها وطبيعة ظروف المصرف . | 3.973 | 0.787 |
| 3 | عند تكوين لجنة المراجعة يشترط أن يكون عدد أعضاءها كافياً | 4.105 | 0.831 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | لتحقيق مزيج من الخبرات والقدرات التي تمكن اللجنة من القيام بالمهام الملقاة عليها وتحقيق أهدافها . | | |
| 4 | عند تكوين لجنة المراجعة يتم الأخذ في الحسبان عدم زيادة عدد أعضاءها بصورة تحد من اتخاذ القرارات بصورة سريعة . | 3.894 | 1.060 |
| 5 | عند تكوين لجنة المراجعة يتم الأخذ في الحسبان عدم تخفيض عدد أعضاءها بصورة تحد من أداء اللجنة لإعمالها بكفاءة وفعالية . | 3.947 | 1.038 |
| 6 | عند تكوين لجنة المراجعة يتم مراعاة بأن تكون تشكيلتها جيدة بحيث تجمع بين الخبرة ودوران العضوية في لجنة المراجعة . | 4.236 | 0.714 |
| 7 | عند اتخاذ قرار بتغيير لجنة المراجعة فغالباً ما تتم عملية موازنة بين إضافة خبرات وإمكانيات جديدة للجنة وبين المحافظة على ما اكتسبه الأعضاء السابقين من خبرة في عمل اللجنة . | 4.157 | 0.855 |

يتضح من الجدول رقم (10) أن المتوسطات الحسابية لجميع العبارات بالجدول أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) ، وهذا يشير الى موافقة أفراد عينة الدراسة على العبارات ، كما يتبين أيضاً من الجدول بأن الانحراف المعياري للعبارات يتراوح ما بين ( 0.714 – 1.097 ) والفرق بين الانحرافين أقل من الواحد الصحيح ، وهذا يدل على تجانس وتشابه إجابات أفراد عينة الدراسة نحو العبارات .

ولإختبار صحة الفرضية تم تطبيق اختبار ( One Sample T-test ) بمستوى دلالة ( $\alpha$=0.05 ) ، ومن طرف واحد ، والجدول رقم (11) يوضح نتائج هذا الاختبار والقرار الإحصائي الخاص بالفرضية .

**جدول رقم (11)**

**نتائج اختبار صحة الفرضية الفرعية الثالثة والقرار الإحصائي الخاص بها**

| المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | خطأ المتوسط | T المحسوبة | T الجدولية | القيمة الاحتمالية ( P ) | درجات الحرية | مستوى الدلالة ( α ) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 3.996 | 0.638 | 0.103 | 9.619 | 1.688 | 0.000 | 37 | 0.05 |

ومن خلال الجدول رقم (11) تبين أن القيمة الأحتمالية 0.000=( P ) وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية α=0.05 ، كما أن قيمة ( t ) المحسوبة = 9.619 وهي أكبر من قيمة ( t ) الجدولية والتي تساوي 1.688 ، وبناء على ذلك نرفض الفرضية الصفرية ($H_0$ ) ونقبل الفرضية البديلة ( $H_1$ ) التي تنص على " تلتزم المصارف التجارية الليبية بخاصية حجم لجنة المراجعة عند تشكيل لجنة المراجعة " .

ومما تقدم يمكن أن نصل الى نتيجة مفادها أنه من خلال قبول فرضيات الدراسة الفرعية الثلاثة ، تقبل الفرضية الرئيسية للدراسة التي تنص على " **تلتزم المصارف التجارية الليبية بخصائص تشكيل لجان المراجعة** " .

## 9.3 النتائج والتوصيات :

### 1.9.3 النتائج :

**بناء على التحليلات الوصفية ، ونتيجة الاختبار الإحصائي لفرضيات الدراسة ، والمتعلقة بمدى التزام المصارف الليبية بخصائص تشكيل لجان المراجعة تم استخلاص النتائج التالية :**

**1– إن رأي عينة الدراسة يشير الى التزام المصارف التجارية الليبية بخاصية الاستقلالية عند تشكيل لجنة المراجعة.**

**2– إن رأي عينة الدراسة يشير الى التزام المصارف التجارية الليبية بخاصية التأهيل العلمي والخبرة المالية والمحاسبية عند تشكيل لجنة المراجعة .**

**3– إن رأي عينة الدراسة يشير الى التزام المصارف التجارية الليبية بخاصية حجم لجنة المراجعة عند تشكيل لجنة المراجعة**

**4– عدم وجود أختلاف بين آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى التزام المصارف التجارية الليبية بخصائص تشكيل لجان المراجعة**

.

**5– توصلت الدراسة الى نتيجة مفادها أنه من خلال قبول فرضيات الدراسة الفرعية الثلاثة تقبل الفرضية الرئيسية للدراسة التي تنص على " تلتزم المصارف التجارية الليبية بخصائص تشكيل لجان المراجعة " .**

**2.9.3 التوصيات :**

**في ضوء النتائج اتي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحث بما يلي :**

**1– ضرورة تعزيز قدرات أعضاء مجلس الإدارة بالمصارف التجارية ، وذلك بإجراء دورات تدريبية مستمرة تتعلق بكيفية تشكيل لجان المراجعة ، وبما يتماشى مع المستجدات والتطورات التي تحدث في هذا المجال .**

**2– إن يحظى موضوع خصائص تشكيل لجان المراجعة بإهتمام الهيئات العلمية ( كالنقابة العامة للمحاسبين والمراجعين ) وذلك لما له من تأثير على جودة القرارات الاقتصادية .**

**3– إجراء المزيد من الدراسات حول موضوع خصائص تشكيل لجان المراجعة ، وإن يتم تطبيقها على قطاعات اقتصادية أخرى كقطاع التأمين وقطاع الخدمات وذلك سعياً لتعزيز نتائج هذه الدراسة وتطويرها .**

**قائمة المراجع :**

**أولاً : المراجع العربية :**

1– أبو الهيجاء ، محمد فوزي ، والحايك ، أحمد فيصل خالد ، " خصائص لجان التدقيق وأثرها على فترة إصدار تقرير المدقق : دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية " ، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية ، المجلد 20 ، العدد 2 ، يونيو ، 2012م .

2– ابوزيد ، ابوذر مسند محمد ، " لجان المراجعة ودورها في زيادة فاعلية معلومات القوائم المالية : دراسة حالة بنك النيل التجاري وبنك امدرمان الوطني " ، مجلة العلوم الإدارية ، العدد 2 ، يناير ، 2018م .

3– أحمد ، محمد الرملي ، " دور لجان المراجعة في زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية " ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة بسوهاج ، جامعة جنوب الوادي ، المجلد 1 ، العدد 2 ، ديسمبر ، 2001م .

4– إسماعيل ، سامي يوسف محمد ، " مدى مساهمة لجان المراجعة في دعم وتعزيز استقلال المراجع الخارجي : دراسة تطبيقية على مكاتب وشركات التدقيق العاملة في قطاع غزة " ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة ، الجامعة الأسلامية غزة ، 2014م .

5- حماد ، طارق عبد العال ، " حوكمة الشركات " المفاهيم – المبادئ – التجارب " تطبيقات الحوكمة في المصارف ، الدار الجامعية ، الأسكندرية ، 2005م .

6- حمد ، سليمان بلحسن محمد ، " أثر لجان المراجعة على كفاءة وفاعلية المراجعة وجودة المعلومات بالتقارير المالية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد ، جامعة بنغازي ، 2012م .

7- حمدان ، علام ، ومشتهى ، صبري ، " تأثير خصائص لجنة التدقيق على تحسين جودة التقارير المالية " ، المجلة العربية للمحاسبة ، جامعة البحرين ، 2010م .

8- خلاط ، صالح ميلود ، ومصلي ، عبد الحكيم محمد ، " دور لجان المراجعة في دعم كفاءة وفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية " ، المجلة الجامعة ، المجلد 1 ، العدد 16 ، فبراير ، 2014م .

9- دحدوح ، حسين أحمد ، " دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات : دراسة ميدانية " ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 24 ، العدد 1 ، 2008م .

10- الذنيبات ، علي ، " تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية : نظرية وتطبيق " ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010م .

11- رياض ، سامح محمد رضا ، " لجان المراجعة وأثرها على تقرير المراجع الخارجي : دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية " ، مجلة الإدارة العامة ، المجلد 51 ، العدد 2 ، مارس ، 2011م .

12- سامي ، مجدي محمد ، " دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية " ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الأسكندرية ، المجلد 46 ، العدد 2 ، يوليو ، 2009م .

13- السرطاوي،عبد المطلب ، حمدان،علام ، ومشتهى،صبري ، أبوعجيلة،عماد ، " اثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح : دراسة تطبيقية " ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث ( العلوم الإنسانية ) ، المجلد 27 ، العدد 4 ، 2013م .

14- السقا، السيد أحمد ، وأبو الخير، مدثر طه " مشاكل معاصرة في المراجعة " ، ديسمبر ، 2002م .

15- سواد ، زهرة عاطف ، " التدقيق ومراجعة الحسابات " ، دار الراية للنشروالتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2009م .

16- الشرع ، علاء حسن كريم ، " دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة العراقية : دراسة تطبيقية على عينة من شركات التأمين المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية " ، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 7 ، العدد 1 ، 2017م .

17- الشمري ، عيد بن حامد ، " دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية ، بحث مقدم الى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة ، وعنوانها " مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين " ، كلية إدارة الأعمال ، جامعة الملك سعود ، 2010م .

18- الصوص ، اياد سعيد محمود ، " مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي : دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2012م .

19- عبد ربه ، محمد ، " المراجعة الداخلية " ، دار الجنادرية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010م .

20- عبد، نهى صافي ، وإبراهيم، آفاق ذنون ، " أثر خصائص لجان التدقيق على ممارسات الإفصاح الطوعي : دراسة تطبيقية في عدد من المصارف المحلية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية " ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة تكريت ، المجلد 15 ، العدد 45 ، 2019م .

21- العربيد ، عصام فهد ، والعثمان ، محمد نادر وعاصي ، أحمد عيسى ، " دور لجان المراجعة في تحسين جودة المراجعة الخارجية : دراسة ميدانية " ، مجلة جامعة البعث ، المجلد 36 ، العدد 4 ، 2014م .

22- قطيشات ، عادل خليل علي ، " مدى توفر الشروط اللازمة لتحسين فاعلية لجان التدقيق المشكلة في الشركات المساهمة العامة الأردنية ، رسالة ماجستير ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط ، كانون الأول ، 2010م .

23- الكبيجي ، مجدي وائل ، " فاعلية دور المراجعة في مكافحة عمليات غسيل الأموال : دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 11 ، العدد 1 ، 2015م .

24- لسيود، الهاشمي ابوبكر عبد القادر ، ومسعود، احمد سعد احمد ، " دور لجان المراجعة في زيادة كفاءة وفعالية المراجعين الخارجيين في ليبيا : دراسة ميدانية " ، مجلة جامعة سبها ( العلوم البحتة والتطبيقية ) ، المجلد 14 ، العدد 1 ، 2015م .

25- محمد ، أمال ابراهيم ، " دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح " ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الأزهر ، المجلد 1 ، العدد 1 ، 2011م .

26- محمد ، عمر السر الحسن ، وشبو، إسماعيل محمد أحمد ، " دراسة تحليلية للعلاقة بين لجان المراجعة والحد من فجوة التوقعات في المراجعة ببيئة الأعمال السودانية " ، المجلة المصرية للعلوم التطبيقية ، المجلد 30 ، العدد 8 ، 2015م .

27- المشهداني ، بشرى نجم عبد الله وذياب ، فراس علي ، " دور لجان التدقيق في تعزيز فاعلية حوكمة المصارف العراقية الخاصة : دراسة ميدانية " ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المجلد 9 ، العدد 27 ، 2014م .

28- مصرف ليبيا المركزي ، " دليل الحوكمة للقطاع المصرفي " ، المعتمد بموجب القرار رقم ( 20 ) لسنة 2010م ، الفقرتين ( 23 ، 24 ) .

29- المومني ، محمد عبد الله ، " تقييم مدى التزام الشركات الأردنية المساهمة بضوابط تشكيل لجان التدقيق وآليات عملها لتعزيز حوكمة الشركات : دراسة ميدانية " ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 26 ، العدد 1 ، 2010م .

30- النبشة ، منصور علي ، " دور لجان المراجعة في زيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية : دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، 2011م .

## ثانياً : المراجع الاجنبية :

1- Isabel-Maria Garcia-Sanchez, Jose V Frias- Aceituno, Raquel Garcia- Rubio , “ Determining Factors of Audit Committee Attributes: Evidence from Spain’’ , International Journal of Auditing 16 (2), 2012.

2- Luohe, Labelle, R. Piot, C. Thornton, B, “ Board Monitoring Audit Committee Effectiveness, and Financial Reporting Quality: Review and and Synthesis of Empirical Evidence ” , Journal of Forensic & Investigative Accounting , Vol 1, Issue 2 , 2008 .

3- Tomas,G. and Noland and Dave,L. and Nichols, and Dalele. Flesher “ Audit Committee Effectiveness in the Banking Industry ” , Management Accounting Quarterly, Vol,5, No3, 2004 .